

التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الخارجية والداخلية

تقرير من المدير العام

١- بناءً على طلب لجنة البرنامج والميزانية والإدارة خلال اجتماعها الثالث عشر الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تُقدم هذه الوثيقة أحدث المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة ضماناً للتنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير مراجعي الحسابات الخارجي والداخلي. ويتضمن هذا التقرير أيضاً لمحة عامة عن حصائل التحقيقات المُشار إليها في تقرير مراجع الحسابات الداخلي عن السنة التقويمية ٢٠١٧.

المقدمة

٢- تحيط الأمانة علماً بالتقدم المُحرز الذي سُلط عليه الضوء في تقرير مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي، وتعيد تأكيد عزمها على تنفيذ التوصيات الواردة فيهما في الوقت الملائم وعزمها على تقليص عدد التوصيات التي مازالت معلقة. وفي العموم، لا توجد استنتاجات "غير مُرضية" للمراجعة الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فإن التقرير يُقر بأن هناك تحسّات تحققت خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة توصيات مراجعة الحسابات الداخلية المفتوحة المتأخرة وقدرها ٦٪ تُعد منخفضة جداً مقارنة بالمستويات السابقة. ويتجلى هذا الاتجاه الإيجابي بمزيد من الوضوح في مجال المراجعات الخارجية حيث لم تبقى إلا ست توصيات قيد التنفيذ من أصل ٢٦ توصية (٢٣٪)، والتوصيات الأخرى يجري إغلاقها أو تم تنفيذها بالكامل.

٣- وفي إطار التزام المنظمة بتعزيز الضوابط الداخلية، أُحرز المزيد من التقدم في مجالي السفر والشراء من خلال استعراض السياسات الحالية ووضع الأطر الفعّالة وبتث المعلومات على أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبدا التقدم الذي أحرزته المنظمة في وضع الضوابط الداخلية وفي الشراء مؤكداً لممثلي المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية خلال زيارتهم الأخيرة. واستعرضت المديرية العامة أمثال المنظمة لمعايير الشراء المعتمدة لدى المفوضية الأوروبية واطلعت على أحدث المعلومات عن التقدم المُحرز في تنفيذ توصياتها السابقة المتعلقة بنظام الضوابط الداخلية وإدارة المنح. وعلى الرغم من أن الحصيلة الختامية لهذا

١ الوثيقة م٣/١٢٨.

٢ الوثيقة ج ٣٣/٧١؛ يرد تقرير مراجع الحسابات الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في الوثيقة ج ٣٢/٧١.

الاستعراض لم تُتَّح بعد، فإنه استناداً إلى التعليقات المبدئية التي أدلى بها، يبدو أن هذه العملية ستنسفر عن تقييم أكثر إيجابية من التقييم الوارد في تقرير عام ٢٠١٤ لهذه المواضيع وغيرها. ويتضح التزام الأمانة بتعزيز الضوابط الداخلية أيضاً من خلال العمل المهم الذي نُفِّذ في مجال الاحتيايل والوقاية منه. وبالفعل فإن زيادة معدلات التبليغ عن الاحتيايل يُعد تجسيداُ لتحسّن التدريب وإذكاء الوعي؛ واعتماد خط ساخن للتبليغ عن التجاوزات وسياسة بشأن التبليغ عن المخالفات والحماية من الانتقام؛ والجهود المبذولة في إيصال مبادئ المنظمة على نحو أفضل.

٤- وأحرز تقدم ضخّم في مجال إدارة المخزونات والأصول منذ عام ٢٠١٣. وقد سلط استعراض عام ٢٠١٧ الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي الضوء على ذلك أيضاً حيث بيّن أن هناك الآن منصة قوية لضمان إدارة الأصول والإدارة التشغيلية والمالية للمخزونات سواءً بسواء. ومع ذلك، فإن المدير العام يحيط علماً بتوصيات مراجعة الحسابات الخارجية وسيعمل على تحقيق تمييز أكبر بين تتبع إدارة الأصول من ناحية والحسابات المؤسسية والتبليغ عن جرد الأصول من ناحية أخرى، مع ضرورة تمويل الوظيفتين تمويلًا كافيًا.

٥- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، أنشأت المنظمة هيكلًا ملائمًا لتصريف الشؤون، بما في ذلك هيئة لإدارة شؤون صندوق تكنولوجيا المعلومات تضم ممثلين من جميع الأقاليم ومن المقر الرئيسي. ويعالج ذلك بعض الشواغل التي كانت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة قد أثارها في الماضي^١ وسيُنقذ المزيد من العمل في هذا المجال في سبيل إيجاد آلية لتصريف الشؤون المؤسسية تتسم بمزيد من الشمول لعموم النفقات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وأولوياتها.

٦- وتمشيًا مع ولاية المنظمة أنشأت الأمانة خدمات أسطول المنظمة من أجل مواجهة تحديات إدارة أسطول المركبات الخاص بالمنظمة على نحو يقلل من المخاطر الصحية المهنية إلى أدنى حد، ويخفض معدلات الحوادث، ويقلص انبعاثات الكربون. وستمكن هذه المبادرة المنظمة من تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والعافية، وتعزّز قدرتها على الاستجابة لعدد أكبر من الطوارئ الصحية. ومن أجل تقديم هذه الخدمة بفعالية، تسعى المنظمة إلى تحسين إدارة أسطولها من المركبات، والتخفيف من حدة المخاطر المؤسسية، وإرساء القدرة اللازمة في مجال النقل لتحقيق الكفاءة والفعالية التشغيلية في الطوارئ وفي الأنشطة اليومية للمنظمة سواءً بسواء. وسوف يبدأ العمل بمفهوم خدمات أسطول المنظمة عن قريب في بعض البلدان المختارة ويجري العمل الآن على إعداد مشروع تجريبي.

٧- وفيما يتعلق بالموارد البشرية العالمية في مركز الخدمات العالمي، وتمشيًا مع التزام الأمانة بشأن الضوابط الداخلية، سيُنقذ المزيد من العمل لتحسين تتبع المعاملات الاستثنائية وتعزيز رصد امتثال المعاملات، عن طريق بتحسين نُظم التحقق من البيانات والتدقيق التبعي للتغييرات المدخلة على البيانات.

٨- وفيما يلي ترد تفاصيل أوجه التقدم الذي أحرز في مجال التعاون المالي المباشر، والخصوم المتصلة بالتأمين الصحي للموظفين، والإدارة، والمشتريات.

التعاون المالي المباشر

٩- أنفقت المنظمة ١٥٠ مليون دولار أمريكي من خلال آلية التعاون المالي المباشر في عام ٢٠١٧. واستُخدم هذا المبلغ في دعم طيف من المشاريع الخاصة بالتمنيع وبناء القدرات في أكثر من ١٠٠ مكتب قُطري

١ انظر الوثيقة EBPBAC28/2.

بمشاركة السلطات الصحية الوطنية المعنية. ويُخصّص نصف التعاون المالي المباشر لدعم حملات استئصال شلل الأطفال، ويتركز نحو ٧٥٪ من التعاون المالي المباشر في ٢٠ بلداً.

١٠- وقد تحسّنت السياسة والإجراءات المتعلقة باستعمال التعاون المالي المباشر تحسّناً كبيراً على النحو الموضح في التقارير السابقة،^١ ونتيجة لذلك أصبح استخدام الأموال يوجّه توجيهاً أفضل وأصبح التبليغ عن استخدام الأموال أنسب من حيث التوقيت وزادت إمكانية الاعتماد عليه. ويُقرّ مكتب خدمات المراقبة الداخلية بهذه التحسّات في السياسة والإجراءات، وفي عام ٢٠١٧ أُغلقت جميع التوصيات المعلّقة الصادرة عن المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠١٤. وقد تحقّق ذلك أيضاً بفضل الجهود التي بُذلت في المكتب الإقليمي لأفريقيا الذي كان لديه أكبر عدد من التقارير المتأخّرة. ومكّنت توصيات المراجعة الخارجية والداخلية للحسابات من صياغة العديد من الإجراءات الجديدة الحالية.

١١- ويعود الفضل إلى هذه التدابير إلى حد بعيد في انخفاض عدد تقارير التعاون المالي المباشر المتأخّرة بنسبة ٤٢٪، حيث تراجع عددها من ٧٣٨ تقرير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٤٣٠ تقرير في شباط/فبراير ٢٠١٨، على نحو ما ورد في تقرير مراجع الحسابات الخارجي.^٢ وبالفعل، فإن الاستخدام العام للتعاون المالي المباشر قل بمقدار ٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وقد نتج ذلك عن قرار الحد من استخدام التعاون المالي المباشر في بعض البلدان، إلى حين تسوية الأنشطة الممولة عن طريق التعاون المالي المباشر التي لم ترد بعد تقارير بشأنها.

١٢- ومازال تحسين الضوابط على استخدام التعاون المالي المباشر يمثل أولوية لجميع المكاتب الإقليمية. كما تبحث المنظمة طرق تحسين التعاون بين الوكالات في الأماكن التي تكون فيها الأطراف المناظرة في التعاون المالي المباشر مشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تعتمد إجراءات الضمان الخاصة بها.

١٣- وأخيراً، فإن جميع الأقاليم قد نفذت العمليات المنتظمة للتحقق من امتثال التعاون المالي المباشر، بالنتيجة من الوثائق الداعمة التي تبيّن استخدام الأموال، وتتبع تدفقات الأموال. ويجري توثيق عمليات التحقق كافة، ومناقشة النتائج مع السلطات الوطنية. وسيُمنع استمرار التمويل عند الضرورة حيثما كانت نتائج عمليات التحقق غير مرضية.

الخصوم المتصلة بالتأمين الصحي للموظفين

١٤- سلّطت لجنة الخبراء الاستشاريين المستقلة في مجال المراقبة الضوء على ضرورة أن تضمن المنظمة وجود خطة ملائمة للتمويل الطويل الأجل لتغطية مستحقات الرعاية الطبية بعد انتهاء الخدمة للموظفين المتقاعدين. ويتوقع الخبراء الاكتواري المتخصص زيادة هذه الخصوم المالية الطويلة الأجل زيادة مطردة نظراً إلى زيادة نسبة المتقاعدين في المنظمة إلى الموظفين العاملين، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وزيادة تكاليف الرعاية الصحية في العديد من البلدان.

١٥- وقد عملت المنظمة على زيادة الأرصدة الاحتياطية تدريجياً من أجل تلبية هذا الحاجة المالية. وقد استُخدمت الزيادة في مساهمات الموظفين والمنظمة وأرباح الاستثمار في تمويل النمو الضروري، وزادت

١ انظر الوثيقتين ج ٥٦/٧٠ و EBPBAC22/4.

٢ انظر الوثيقة ج ٣٢/٧١.

الاحتياجات من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي خلال الأعوام الستة الماضية. وتطبق المنظمة أيضاً تدابير الاحتواء الموجهة بصفة خاصة إلى المواقع المرتفعة التكاليف. وتتخذ القرارات بشأن التمويل واحتواء التكاليف بالاستناد إلى توصيات لجنة لتصرف الشؤون تتألف من ممثلي الإدارة العليا للمنظمة والموظفين المتقاعدين وجمعيات الموظفين في الكيانات المشاركة (ولاسيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية).

١٦- وبلغ إجمالي الخصوم المالية المتوقعة حالياً ٢,٩ مليار دولار أمريكي يتعلق ٢,٣ مليار دولار أمريكي منها بالمنظمة. ويستند حساب هذه الخصوم إلى عدد من الافتراضات المالية والديمغرافية وبعض هذه الافتراضات عرضة للتغير مع الوقت. ويُعتزم تمويل هذه الخصوم المتوقعة تدريجياً على مر الزمن، مع التركيز بصفة خاصة على الخصوم المتعلقة بالموظفين العاملين في البرامج (مثل برنامج مكافحة شلل الأطفال) التي تمول عن طريق المساهمات الطوعية، والتي تقل إمكانية التنبؤ بها.

المشتريات

١٧- توافق الأمانة على ضرورة التطوير المتواصل في مجال المشتريات ولذا فقد كان تعزيز عمليات الشراء محوراً رئيسياً للتركيز في عام ٢٠١٧.

١٨- وقد استمر تعزيز إطار سياسة الشراء (بما يشمل السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والنماذج) وتوضيحه. وتمت مواصلة ممارسات الشراء على نطاق المنظمة عن طريق عقد اجتماعات منتظمة للخبراء من المقر الرئيسي وجميع المكاتب الرئيسية. وسوف يستمر بث الإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بالشراء في الطوارئ في المكاتب الإقليمية والقطرية، وسوف يُنفذ برنامج تدريبي عالمي (يشمل وحدة عن الطوارئ) على نطاق جميع مستويات المنظمة خلال الثنائية الحالية من أجل مواصلة إنكفاء الوعي بشأن قواعد الشراء في المكاتب القطرية والإقليمية.

١٩- وقد تم تعزيز إدارة البائعين بتطبيق عملية لتقييم أداء الموردين؛ وتوضيح القواعد المتعلقة بإحاطة البائعين بمبررات قرارات إرساء العطاءات والظعن في قرارات المشتريات؛ ومواصلة صقل إجراءات العناية الواجبة.

٢٠- وسيسهم إنشاء فريق من خبراء الشراء يكون وحده مسؤولاً عن إدارة فهارس السلع العالمية والاتفاقات الطويلة الأجل، مع اعتماد تخطيط شراء السلع على نطاق المنظمة، في زيادة الفعالية من حيث التكلفة.

٢١- وقد أدى الاستخدام الإلزامي لأداة تقديم العطاءات الإلكترونية (ni-Tend) في إطار السوق العالمية للأمم المتحدة، إلى المزيد من تعزيز الشفافية والامتثال والجودة في عمليات الشراء الرفيعة المستوى.

٢٢- ولإنكفاء ووعي الموظفين بالضوابط الداخلية الخاصة بالشراء وتحسين خضوع المديرين للمساءلة يجري استعراض الأدوار المتعلقة بالشراء في نظام الإدارة العالمي. وفي المرحلة القادمة ستؤدي مواصلة تحديد الأدوار والمسؤوليات في نظام الإدارة العالمي والتكليف بها على نحو محسن إلى ضمان المساءلة والفصل بين الواجبات في مجال الشراء.

حصائل التحقيقات

٢٣- فيما يتعلق بالتحقيقات الموضحة في تقرير مراجع الحسابات الداخلي للسنة التقويمية ٢٠١٧، تؤكد الأمانة التزامها باتخاذ إجراءات ملائمة التوقيت بشأنها وتقدم فيما يلي أحدث المعلومات عن حصائل هذه التحقيقات.

٢٤- ومن بين التقارير عن التحقيقات البالغ عددها ١١ تقريراً الصادرة عن مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتي دُعمت استنتاجاتها بالأدلة، أسفرت قضيتان عن إنهاء خدمة الموظفين المتورطين (IR2017/1 و IR2017/5). وفي القضية IR2017/1 المتعلقة بأحد ممثلي المنظمة، اتُخذت إجراءات لاسترداد الخسائر المالية فضلاً عن عقوبة الفصل من العمل. وفي إحدى القضايا، لم يُمدد التعيين المحدد المدة بعد انتهاء أجله إلى حين استكمال التحقيق الذي أكد أن الإهمال من جانب أحد الموظفين في وحدة إدارة الأسطول أدى إلى ضياع الوقود (IR2017/4). وفي القضية المتعلقة بأحد اتفاقات الخدمات الخاصة، أُلغي العقد ما أن رُفعت الادعاءات وبعد أن انتهى التحقيق يُنظر في إحالة القضية إلى السلطات الوطنية (IR2017/7). وفي القضية المتعلقة بادعاءات المضايقة (IR2017/6)، أُحيلت القضية وفقاً لسياسة المنظمة الخاصة بالوقاية من المضايقات إلى اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بالإجراءات المستقبلية بشأن شكاوى المضايقات كي تقدم توصياتها إلى المدير العام.

٢٥- وفي القضايا الخمس المتعلقة بمطالبات احتيالية للحصول على تعويضات نظام التأمين الصحي للموظفين (IR2017/2 و IR2017/3 و IR2018/1 و IR2018/2 و IR2018/3)، أخطر الأشخاص سواء أكانوا موظفين حاليين أم موظفين انتهت خدمتهم أو أُحيلوا إلى التقاعد، بالتهم المنسوبة إليهم. وإذا تأكدت تهم الاحتيال سنُتخذ الإجراءات لاسترداد الخسائر المالية وسيُنظر في إحالة القضايا إلى السلطات الوطنية لرفع الدعاوى المدنية أو الجنائية المحتملة. وفضلاً عن ذلك، فإنه وفقاً لقواعد التأمين الصحي للموظفين، يجوز أيضاً إحالة هذه القضايا للجنة العالمية الدائمة المعنية بالتأمين الصحي للموظفين كي تنظر فيها وتقدم توصياتها المحتملة إلى المدير العام بشأن تعليق المشاركة في نظام التأمين الصحي للموظفين أو الاستبعاد منها. وأخيراً، فقد تُتخذ إجراءات تأديبية ضد هؤلاء الموظفين، قد تشمل الفصل دون سابق إنذار. وقد أُغلق ملف إحدى القضايا حيث خلص التحقيق إلى عدم وجود أدلة كافية لدعم الادعاء بأن الموظف قد حصل على مستحقات غير مشروعة من التأمين الصحي للموظفين (IR2018/4).

٢٦- وتنتشر الأمانة منذ عام ٢٠١٤ مذكرة إعلامية سنوية لتعريف الموظفين بالدعاوى التأديبية التي استكملتها المنظمة. وتؤدي هذه المذكرة إلى إذكاء الوعي بشأن حالات انتهاك معايير السلوك والإجراءات التي تتخذها الإدارة من أجل التصدي لهذه الانتهاكات. وسوف تُنشر المذكرة الخاصة بالقضايا التأديبية التي تم البت فيها في عام ٢٠١٧، عما قريب.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٧- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =